أثر الحوكمة في قرارات هيكل رأس المال: دراسة تحليلية في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء

The Impact of Governance on Capital Structure Decisions: An Analytical Study at Banks Operating in the Capital Municipality of Sana'a

أ.د. **عبد العزيز محمد أحمد المخلافي**: أستاذ إدارة الأعمال المشارك، جامعة صنعاء.

Dr. Abdulaziz Mohammed Ahmed Al-Mikhalafi: Associate Professor of Business Administration, University of Sana'a.

Email: abd.almikhlafi@su.edu.ye

تاريخ الاستلام: 2025-01-05 تاريخ القبول: 2025-02-15 تاريخ النشر 2025-04-01

المُلخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة المصرفية في قرارات هيكل رأس المال: دراسة تحليلية في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء، وكانت عينة الدراسة (7) بنوك وتمثل أكبر البنوك باليمن، وتم الحصول على البيانات المالية للبنوك من خلال القوائم المالية المنشورة خلال الفترة من (2011 – 2020)، وقد تم تحليل البيانات، وكذلك اختبار فرضيات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: وجود اهتمام كبير بمتطلبات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي اليمني، وأن البنوك تعتمد إلى حد كبير على التمويل من خلال الاقتراض (الودائع). ووجود أثر سلبي قوي لاستقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، مؤشر الإفصاح والشفافية على التمويل من خلال الاقتراض في هيكل رأس المال. وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات كان أهمها: ضرورة تفعيل الدور الرقابي للأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة من خلال ممارسة رقابة فعالة على أداء الإدارة التنفيذية بما يقلل من نسبة الاعتماد على القروض في هيكل رأس المال والاستفادة من أموال الملكية للوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل بما يقيها من أزمة العسر المالي عند حدوث أزمات.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، هيكل رأس المال.

Abstract:

The study aimed to investigate the impact of banking governance on capital structure decisions: An analytical study of banks operating in Sana'a, Yemen. The study sample consisted of 7 banks, which are among the largest banks in Yemen. Financial data for these banks was obtained from the published financial statements during the period from 2011 to 2020. The data was analyzed, and the study hypotheses were tested using the multiple linear regression model. The study concluded with several findings, the most important of which were: significant attention to governance requirements issued by the Central Bank of Yemen, a heavy reliance on borrowing (deposits) for financing, and a strong negative impact of board independence, board size, and the disclosure and transparency index on borrowing-based financing in the capital structure. The study made several recommendations, the most important of which was the need to activate the supervisory role of non-

executive board members by exercising effective control over the executive management's performance, reducing dependence on loans in the capital structure, and utilizing equity funds to achieve an optimal capital structure, which would protect banks from financial distress during crises.

Keywords: Governance, Capital Structure.

المقدمة:

تنبع أهمية هيكل رأس المال في البنوك لأنها ذات رافعة مالية كبيرة مقارنة بغيرها من المؤسسات غير المالية، حيث تساوي نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (10%) بينما (90%) تشير إلى الرافعة المالية وهو ما يجعل البنوك أكثر عرضةً لمخاطر الفشل المالي أو إلى أزمات مالية، (عرابي، 2015). ولذلك أصدر البنك المركزي اليمني قراراً برقم (1) لسنة 2022/1444م يقضي بزيادة رأس مال كل بنك من (6) مليارات إلى (20) مليار خلال (5) سنوات من أجل مواجهة التزاماتها المالية وزيادة دورها في التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن الوصول للهيكل المالي الأمثل يمثل عاملا أساسيا لاستمرارية وجود المؤسسات المصرفية التي تعتبر من المفاصل الرئيسية على مستوى الاقتصاد الوطني لكل الدول ومنها القطاع المالي، وذلك لدورها في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وإعادة توجيهها في عملية التمويل للمؤسسات الاقتصادية وتمويل الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك يمثل البنك حلقة الاتصال الأكثر مع العالم الخارجي، فهو بذلك يلعب دوراً أساسياً في تنفيذ السياسات النقدية للدولة، وأصبح تطوره معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد الوطني (المركز الوطني للمعلومات، د.ت).

وتزايد الاهتمام بحوكمة الشركات بعد الأزمة العالمية في منتصف عام 2008م وبعد الفضائح المالية للعديد من الشركات، حيث أفلس مصرفان من أكبر مصارف الاستثمار في العالم مثل: (Lehman Brothers) و(Bearstern)، وباليمن أفلس البنك الوطني اليمني عام (2005) وكان سببها هو ضعف معايير الحوكمة والممارسات غير السليمة كأن يحصل أعضاء مجلس الإدارة على قروض بدون ضمانات أو دفع فوائد، ونتيجة لذلك أصدر البنك المركزي اليمني "دليل الحوكمة المصرفية بالجمهورية اليمنية" لما له من ضمان في تطبيق الإجراءات الرقابية، لضمان حقوق جميع أصحاب المصالح، ضمان مستوى عالٍ من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وتوزيع السلطات والمسؤوليات وتحسين أداء القطاع المصرفي والاقتصادي الكلي (دليل حوكمة البنوك اليمنية، 2013: 2).

وتعتبر الحوكمة إحدى المداخل التي يمكن من خلالها التأثير على قرارات هيكل رأس المال، حيث تعتبر أداة للرقابة على أداء البنك وحماية حقوق الملكية وتعزيز ثقة المودعين والمساهمين وتخفيض تكلفة المعاملات وتكلفة رأس المال وجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وبالتالي تحقيق أهداف المساهمين والبنك (الأثوري، 2016: 3).

لذلك رأى الباحث أهمية وضرورة دراسة والتعرف على أثر تطبيق الحوكمة المصرفية وأبعادها في هيكل رأس المال بأبعاده من خلال التقارير المالية السنوية التي تنشرها البنوك العاملة بأمانة العاصمة والبيانات المفصح عنها في مواقعها الرسمية.

مشكلة الدراسة:

أشار البنك المركزي اليمني في تقريره لعام (2015) إلى انخفاض الودائع لدى البنوك بمقدار (28.2) مليار ريال، نتيجة للظروف السياسية غير المستقرة التي شهدتها البلاد منذ عام 2011م، ما أدى إلى زيادة سحب الودائع من قبل المودعين خشية حدوث أزمة سيولة. وهذا يشير إلى أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل من خلال الودائع، مما يقلل العائد على المساهمين. وعليه، تصبح عملية الموازنة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية أكثر تعقيدًا، بحيث يصبح من الصعب الوصول إلى الهيكل الأمثل لرأس المال الذي يحقق أعلى عائد بأقل تكلفة ممكنة.

وقد أشارت بعض الدراسات، مثل دراسة دعبيس (2015: 14) ودراسة Florackis & Ozkan (2009) ودراسة Ganguli (2013)، إلى أن اعتماد بعض المؤسسات على القروض بشكل أساسي في هيكل رأس مالها يعود إلى تركز الملكية، حيث يفضل الملاك السابقون عدم دخول ملاك جدد، كما يسعون لممارسة رقابة عالية على أداء الإدارة التنفيذية عبر زيادة الاقتراض والاستفادة من المزايا الضريبية.

بناءً على الدراسات التي تناولت الحوكمة وأثرها على هيكل رأس المال، تظهر الفجوة البحثية النظرية التي تم تسليط الضوء عليها في بعض الدراسات، مثل دراسة (Ahmad et al., 2018)، التي أظهرت تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا لحجم مجلس الإدارة على هيكل رأس المال، ممثلًا في الرافعة المالية. كما توصلت دراسة (Petacchi, 2015) ودراسة (Gao & Zhu, 2015) إلى أن زيادة الإفصاح تقلل من تكلفة التمويل. وتشير دراسة (Helland & Sykuta, 2005) إلى أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة يعزز الرقابة على أداء البنك. بالإضافة إلى ذلك، تشير دراسة (Zhengwei, 2013) إلى وجود علاقة طردية بين حجم البنك ونسبة الاقتراض.

وبناءً على ما سبق، تبرز مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر الحوكمة المصرفية على هيكل رأس المال في البنوك اليمنية؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1) قياس أثر الحوكمة المصرفية في قرارات هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء.
2) قياس أثر استقلالية مجلس الإدارة على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء.
3) قياس أثر حجم مجلس الإدارة على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء.
4) قياس أثر الإفصاح والشفافية على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء.
5) قياس أثر ازدواجية الرئيس التنفيذي على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء.
6) قياس أثر لجان مجلس الإدارة على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء.
7) قياس أثر المتغيرات المنظمية (حجم البنك، عمر البنك) على هيكل رأس المال في البنوك بأمانة العاصمة – صنعاء.

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة في الإثراء المعرفي والنظري الذي يمكن أن تضيفه إلى المكتبات العلمية، حيث يتناول موضوعًا ذا طابع متجدد ومتطور باستمرار، مثل قرارات هيكل رأس المال، التي تتطلب متابعة مستمرة لفهم تطوراتها. كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الحوكمة المصرفية على هيكل رأس المال، خاصة فيما يتعلق بالقروض. أما الأهمية التطبيقية فتتمثل في تقديم عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تستفيد منها الأطراف ذات العلاقة بمتغيري الدراسة، مثل المالكون، المساهمون، الإدارة التنفيذية، المتعاملون مع البنك، والعاملون في البنوك اليمنية. كما تسهم الدراسة في توجيه المعنيين إلى أهمية الحوكمة المصرفية، والتأكيد على دورها في اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى خفض تكاليف حقوق الملكية، ومنع التلاعب، والحد من مخاطر الأزمات؛ مما يساهم في تعزيز الحصة السوقية للبنوك.

حدود الدراسة:

- أولاً. الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على دراسة أثر الحوكمة المصرفية في البنوك العاملة بأمانة العاصمة صنعاء.
- ثانياً. الحدود الزمنية: وهي التقارير المالية السنوية التي تصدرها البنوك العاملة بأمانة العاصمة صنعاء خلال الفترة (2011 – 2020م) والبيانات المفصح عنها في مواقعها الرسمية.
- ثالثاً. الحدود المكانية: يقتصر تطبيق هذه الدراسة على 7 بنوك تعمل بأمانة العاصمة صنعاء، وهي (البنك اليمني للإنشاء والتعمير، بنك اليمن الدولي، بنك اليمن والكويت، بنك التسليف التعاوني الزراعي، البنك التجاري، بنك التضامن، بنك اليمن والبحرين الشامل).

النموذج المعرفي للدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من الأثر بين المتغيرات المستقلة ممثلة بـ(الحوكمة المصرفية) بأبعادها: (استقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، ازدواجية الرئيس التنفيذي، لجان مجلس الإدارة)، والمتغير التابع ممثلاً بهيكل رأس المال بأبعاده (إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية، إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، إجمالي الودائع إلى إجمالي الالتزامات)، ويمكن توضيح متغيرات الدراسة من خلال الشكل (1–1).

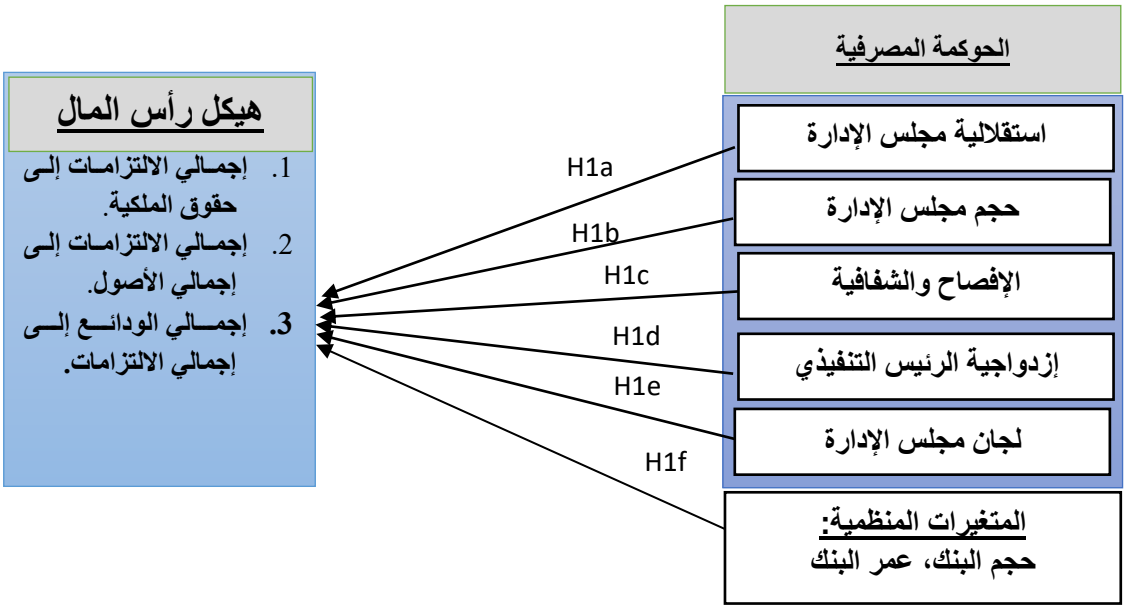

شكل (1): النموذج المعرفي للدراسة

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة المصرفية في قرارات هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء. وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية مجلس الإدارة على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء.
2. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء.
3. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح والشفافية على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء.
4. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لازدواجية الرئيس التنفيذي على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء.
5. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للجان مجلس الإدارة على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء.
6. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المنظمية (حجم البنك، عمر البنك) على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء.

التعريفات الاجرائية لمصطلحات الدراسة:

عرفه دعبيس (2015: 22) هيكل رأس المال بأنه: "جميع المصادر التي تعتمدها الشركة في تمويل استثماراتها باستثناء القروض قصيرة الأجل". وعرفه محمد (2020: 51) بأنه: "النسبة التي تعتمد عليها المؤسسات في تمويل أصولها مقارنة بنسبة حقوق المساهمين". وعرف الباحث هيكل رأس المال إجرائيًا بأنه: "الرافعة المالية (إجمالي الدين إلى حقوق الملكية". بينما عرف إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية بأنه: "مزيج من الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل ÷ حقوق الملكية". أما إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول بأنه: "إجمالي القروض ÷ إجمالي الأصول". بينما عرف إجمالي الودائع إلى إجمالي الالتزامات بأنها نسبة الودائع إلى إجمالي الالتزامات التي تعتمد عليها البنوك في تمويل أصولها".

وعرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة بأنها: "الطريقة التي يتم بها تنظيم شؤون وأعمال البنوك من قبل مجالس إدارتها والإدارة التنفيذية، والتي تحدد الأساليب السليمة في وضع أهداف واستراتيجيات البنوك وعملياتها اليومية وتحقق مبدأ المساءلة أمام المساهمين وتراعي حقوق ومصالح الأطراف ذات العلاقة والقواعد والتعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية وحماية مصالح المودعين وما يتطلبه ذلك من ضرورة تطوير نظم قوية لإدارة المخاطر" (دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، 2013: 8).

بينما عرفها الباحث بأنها: "مجموعة السياسات والإجراءات التي تساعد مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على الأداء بما يؤدي إلى تحقيق أهداف البنك وضمان حقوق جميع المستفيدين".

وتشمل الحوكمة المصرفية استقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، ازدواجية الرئيس التنفيذي، ولجان مجلس الإدارة. كما عرف الباحث استقلالية مجلس الإدارة بأنها: "قسمة إجمالي أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على إجمالي أعضاء مجلس الإدارة". والإفصاح والشفافية بأنها: "الإفصاح عن كافة الأنشطة المتعلقة بالبنك والتي تبرز الوضع الائتماني للبنك وقدرته على الاستمرارية بما يعزز من ثقة المتعاملين مع البنك"، وتتمثل بالإفصاح عن (معلومات عامة، معلومات عن قائمة المركز المالي، معلومات عن قائمة الدخل، معلومات عن السياسات المحاسبية، معلومات عن حملة الأسهم، معلومات عن التدفقات النقدية، معلومات إضافية). بينما عرف حجم مجلس الإدارة بأنه: "عدد الأعضاء الذين يتكون منهم مجلس الإدارة". أما ازدواجية الرئيس التنفيذي بأنها: "وجوب الفصل بين واجبات مراقب القرار ومدير القرار". وعرف لجان مجلس الإدارة بأنها: "عدد اللجان التي يتم تشكيلها من قبل مجلس الإدارة لغرض التأكد من تطبيق الإجراءات والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وهي لجان الحوكمة والمراجعة وإدارة المخاطر ولجان المكافآت والترشيحات".

الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وهي كالتالي:

دراسة Charilaos, Haitham, Mohamed & Ehab (2023): هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير حوكمة الشركات على قرارات التمويل الخارجي للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 11 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الأردن، تونس والإمارات العربية المتحدة) خلال الفترة 2007–2017. أجرى المؤلفون تحليل الحساسية باستخدام مقاييس بديلة للمتغيرات الحرجة والتجانس الداخلي التحليلي باستخدام طرق متغيرة مفيدة مع أدوات خارجية معقولة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن هناك علاقة عكسية بين استقلالية مجلس الإدارة وحجم المجلس على نسبة الرافعة المالية.

دراسة الزيوت، مصطفى والزيوت (2021): هدفت الدراسة إلى بيان محددات هيكل رأس المال في المصارف الأردنية الإسلامية والتقليدية، وذلك خلال الفترة (2003–2019) لتشمل فترة الأزمة المالية العالمية لعام 2008م. قام الباحثان باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression)، وتم الحصولُ على البيانات من خلال التقارير السنوية التي يصدرها كل بنك خلال الأعوام من 2003– 2019م، وعينة الدراسة (4) بنوك، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: وجود علاقة سلبية ومهمة إحصائياً بين حجم المصرف والسيولة وهيكل رأس المال في نموذجي المصارف الأردنية والمصارف التقليدية.

دراسة بعيوات (2020): هدفت الدراسة إلى التعرف على هيكل رأس المال وأثره على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2011 – 2017م، واستخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمع الدراسة (27) شركة عامة مساهمة وتمثلُ (71%) من مجتمع الدراسة، تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات الثانوية (بيانات الشركات المدرجة) وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وكانت نتيجة الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ما بين نسبة الديون إلى حقوق الملكية والأداء المالي.

دراسة الصغير (2019): هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، تم تجميع المعلومات عن طريقة توزيع الاستبانة وعددها (35) على مفردات الدراسة: (رئيس دائرة، رئيس مصلحة، رئيس فرع، إطار، موظف متمكن)، وتم تحليل المعلومات من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS)، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن هناك تأثيراً إيجابياً لكل أبعاد الدراسة ممثلة بمسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، إدارة المخاطر على الأداء المالي.

دراسة الدلالي (2019): تهدف الدراسة إلى قياس أثر الهيكل المالي على كفاءة رأس المال العامل في البنوك التجارية العاملة باليمن، وفقاً لمتغيرات الدراسة، الهيكل المالي (مؤشر الاقتراض، مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية، مؤشر التدفق النقدي إلى مجموع الأصول، مؤشر إجمالي الودائع إلى الخصوم، مؤشر حقوق الملكية للخصوم) والأداء المالي (السيولة والربحية)، وكانت العينة مكونة من (5) بنوك تجارية، وتم الحصول على البيانات المالية من القوائم المالية المنشورة للبنوك خلال الفترة من 2005 إلى 2015م، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي ونماذجِ الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة لقياس العلاقة بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لمؤشر الودائع على السيولة.

دراسة Ahmad, Akhter, Siddiq, & Iqbal (2018): هدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير هيكل الملكية وحوكمة الشركات على هيكل رأس المال للشركات الباكستانية، وتم استخدام متغيرات التحكم الثلاثة وهي حجم الشركة، وربحية الشركة، والسيولة، وتكونت عينة الدراسة من (100) شركة خلال الفترة من 2011–2014م، وتم استخدام المربعات الصغرى العام المجدي للتحقيق في تأثير هيكل الملكية وحوكمة الشركات على رأس المال، توصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها: يرتبط حجم مجلس الإدارة بشكل إيجابي بهيكل رأس المال، كما أن استقلالية مجلس الإدارة ترتبط بشكل إيجابي بنسبة ديون الشركة ولكن ازدواجية الرئيس التنفيذي مرتبطة بشكل سلبي.

دراسة Bulathsinhalage & Pathirawasam (2017): هدفت الدراسة إلى التحقيق التجريبي فيما إذا كانت سمات حوكمة الشركات تؤثر على القرارات المتعلقة بهيكل رأس المال للشركات المدرجة في سريلانكا، وتكونت عينة الدراسة من (138) شركة غير مالية مدرجة لمدة خمس سنوات من 2009م إلى 2013م، تم اختبار المتغيرات تجريبياً من خِلالِ تحليل الانحدار المتعدد. أظهرت النتائج أنه لا يوجد تأثير كبير لسمات حوكمة الشركات باستثناء تكوين مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة على هيكل رأس المال. متغير لجنة مجلس الإدارة لها تأثير سلبي على هيكل رأس المال.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة لمتغيرات الدراسة، فقد توزعت على مختلف دول العالم، شملت بيئات مختلفة (صناعية، الخدمة)، كما توزعت بين الأعوام (2007، 2022).

أولاً. أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

جميع الدراسات، بما في ذلك الدراسة الحالية، تناولت تأثير حوكمة الشركات أو الحوكمة المصرفية على هيكل رأس المال، مع التركيز على العلاقة بين ممارسات الحوكمة مثل استقلالية مجلس الإدارة، حجم المجلس، والإفصاح والشفافية وتأثيرها على القرارات المالية المتعلقة بالتمويل، معظم الدراسات استخدمت الانحدار الخطي المتعدد لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مثل الحوكمة) والمتغيرات التابعة (مثل هيكل رأس المال)، كما هو الحال في دراسة بعيوات (2020) ودراسة Ahmad et al. (2018). تناولت العديد من الدراسات، مثل دراسة الزيوت (2021) ودراسة الدلالي (2019)، القطاع المصرفي كمجال دراسي، وهو ما يتقاطع مع الدراسة الحالية التي تركز على البنوك في أمانة العاصمة – صنعاء، اليمن، وتختلف في السياق الجغرافي، حيث ركزت الدراسة الحالية على البنوك اليمنية في أمانة العاصمة – صنعاء خلال الفترة من 2011–2020، ما يميزها عن الدراسات السابقة التي تناولت دولا أخرى مثل سريلانكا، باكستان، ودولا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يقدم رؤية محلية ومختلفة للتحديات والممارسات في الحوكمة.

ثالثاً. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1. تطرقت الدراسة الحالية إلى موضوع جديد –على حد علم الباحث – وبيئة التطبيق المستهدفة وهي البنوك العاملة بأمانة العاصمة صنعاء.
2. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها ربطت بين الحوكمة كمتغير مستقل ممثلاً بأبعاده :(استقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، ازدواجية الرئيس التنفيذي، لجان مجلس الإدارة)، هيكل رأس المال متغير تابع بأبعاده: (إجمالي الالتزامات إلى

حقوق الملكية، إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، إجمالي الودائع إلى إجمالي الالتزامات).

الإطار المفاهيمي للدراسة:

هيكل رأس المال:

يعرف هيكل رأس المال بأنه: جميع المصادر التي تعتمد عليها الشركة في تمويل استثماراتها باستثناء القروض قصيرة الأجل (دعبيس، 2015: 22)، ويعرف هيكل رأس المال بأنه: خليط من الديون طويلة الأجل، الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، الأرباح المحتجزة (محمد، 2016: 24)، وعرف بأنه: مزيج من مصادر التمويل الداخلية والخارجية وذلك بغية تمويل الاحتياجات المالية (الزيوت وآخرون، 2021: 431).

ويُعرف الباحث هيكل رأس المال بأنه: هو عبارة عن الرافعة المالية سواءً كانت مصادر داخلية أو خارجية.

مفهوم هيكل رأس المال الأمثل:

يعتبر هيكل رأس المال الأمثل حاجز الدفاع الأول للبنوك، حيث يقيها من أزمة العسر المالي عند حدوث أزمةٍ ما. وقد قامت لجنة بازل في تحديد الحد الأدنى لرأس المال لحماية المقرضين والمودعين والمحافظة على الوضع الائتماني للبنك، والذي بدوره يعمل على تقليل المخاطر المحتملة مما يؤدي إلى زيادة الأداء المالي وتعظيم القيمة السوقية للبنك (Nguyen, Nguyen, Dinh, & Vu, 2021: 1).

ويُعرف هيكل رأس المال الأمثل بأنه: مزيجٌ من مصادر التمويل الداخلية والخارجية الذي يحقق أعلى ربح بأقل تكلفة، وبالتالي تحقيق أعلى قيمة سوقية للسهم (العامري، 2013: 310).

أهداف هيكل رأس المال الأمثل:

تسعى البنوك والمؤسسات إلى جمع الأموال من مختلف المصادر لتمويل استثماراتها وتحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في زيادة قيمتها. ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف يتطلب من البنوك والمؤسسات تحديد تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل والمفاضلة بينها من حيث العائد والمخاطرة للوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل الذي سوف يحقق الهدف الرئيسي للبنوك والمؤسسات وهو زيادة قيمتها (Mahajan, 2020: 17).

وبناءً على ما سبق، يمكن تحديد أهداف هيكل رأس المال الأمثل من خلال ما يلي: (Mahajan, 2020: 17)

1. تخفيض تكلفة رأس المال من خلال دراسة تكلفة مصادر التمويل المختلفة ومقارنتها بالعائد.
2. زيادة الأرباح وارتفاع العائد على حقوق الملكية، وبالتالي ارتفاع القيمة السوقية للبنك.
3. تجنب الوقوع في العسر المالي الناتج عن عدم القدرة على السداد.
4. إمكانية تقييم تكلفة رأس المال في أي لحظة.
5. استقرار البنوك، وبالتالي جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وبالتالي الحصول على التمويل بأقل تكلفة.
6. تنمية الاقتصاد بشكل عام.

أبعاد ومقاييس هيكل رأس المال:

ومن خلال ما سبق نستنتج أن على البنوك إعادة تقييم هيكلها التمويلي عند كل زيادة في نسبة الدين، حيث يجب الموازنة بين المنفعة والتكلفة والبحث عن كيفية تعويض التكلفة الناتجة عن القرض، ومخاطرة كأن تقوم بتخفيض العائد على المساهمين أو زيادة الربح من خلال نوعية الاستثمار أو عند الإقراض، بما ينعكس إيجابياً على قيمة البنك. وفيما يلي نستعرض أهم أبعاد هيكل رأس المال التي اعتمدتها أكثر الدراسات:

1. إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية (مؤشر المديونية): عرفها سعد (2022: 16) بأنها نسبة إجمالي الديون (طويلة وقصيرة الأجل) مقابل حقوق الملكية (رأس المال، الاحتياطيات، الأرباح المحتجزة)، تشير النسبة المرتفعة إلى ارتفاع درجة المخاطر، ويمكن قياسها من خلال (إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي حقوق الملكية).
2. إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول (مؤشر الاقتراض): وقد عرفها بعيوات (2020: 60) بأنها: نسبة القروض طويلة وقصيرة الأجل مقارنة بنسبة إجمالي الأصول التي تعتمدها الشركة في تمويل أصولها، تستخدم هذه النسبة لمعرفة نسبة تمويل الأصول عن طريق الديون، ودرجة المخاطرة التي يمكن أن تواجهها الجهات المقترضة نتيجة التمويل الخارجي (عبدالجليل، 2014: 395)، بالإضافة إلى ذلك تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة البنك على سداد التزاماته، ويمكن قياسها من خلال (إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الأصول).
3. إجمالي الودائع إلى إجمالي الالتزامات: تُعُّد الودائع من أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها البنوك كون تكلفتها منخفضة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى (بوعبدلي ومرسلي، 2016: 46)، وبما يتفق مع دراسة الدلالي (2019)، الغالبي والزبيدي (2015)، ويمكن قياسها من خلال (إجمالي الودائع ÷ إجمالي الالتزامات).

الحوكمة:

مفاهيم الحوكمة:

عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها: "الطريقة التي يتم بها تنظيم شؤون وأعمال البنوك من قبل مجالس إدارتها والإدارة التنفيذية، والتي تحدد الأساليب السليمة في وضع أهداف واستراتيجيات البنوك وعملياتها اليومية وتحقق مبدأ المساءلة أمام المساهمين وتراعي حقوق ومصالح الأطراف ذات العلاقة والقواعد والتعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية وحماية مصالح المودعين وما يتطلبه ذلك من ضرورة تطوير نظم قوية لإدارة المخاطر".

ويرى صندوق النقد الدولي (FMI) بأن هذا المصطلح ينسحب على جميع العناصر التي يتم عن طريقها حكم الدولة بما فيها من السياسات الاقتصادية والأطر التنظيمية والتشريعية. وضعف مناخ الحوكمة ينعكس بالسلب على النشاط الاقتصادي ومصلحة المواطنين (عبد الحق، 2017: 2).

ومما سبق يمكن للدراسة تعريف الحوكمة بأنها: مجموعة السياسات والإجراءات التي تساعد مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على الأداء بما يؤدي إلى تحقيق أهداف البنك وضمان حقوق جميع المستفيدين.

مبادئ الحوكمة المصرفية وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية:

قامت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية بإصدار مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999م ثم أصدرت نسخة معدلة عام 2004م، تنقسم إلى ستة مبادئ رئيسية وهي: (G20/OECD Principles, 2015)

أولاً. ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة:

يتضمن إطار الحوكمة المصرفية رفع مستوى الشفافية في كل ما يخص البنك من حيث الوضع المالي والأداء، والإفصاح عن كافة المعلومات التي تؤثر على البنك وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع أحكام القانون ويحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية (خنتوش، 2016: 25).

ثانياً. مسؤوليات مجلس الإدارة:

تتعلق مسؤوليات مجلس الإدارة بالتوجيه والإرشاد الإستراتيجي للمصرف بما يحقق مصالح جميع الأطراف المستفيدة، كذلك الرقابة الفعالة على مجلس الإدارة مع محاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليته أمام المصرف والمساهمين (نسمان، 2009: 31).

ثالثاً. الإفصاح والشفافية:

هو الإفصاح عن كافة المعلومات الهامة والتي تخص المؤسسة بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب، وذلك لما لها من تأثير في جلب رؤوس الأموال وتعزيز المركز السوقي للمؤسسة (السياغي، 2019: 10).

رابعاً. حفظ حقوق جميع المساهمين:

تعني أن المساهمين يتمتعون بحق الملكية الآمنة والحق في الكشف الكامل عن الأداء المالي والمشاركة في القرارات الخاصة بالتغيرات الجوهرية والأساسية في الشركة، مثل شراء أو تعديل أصول الشركة، ويتضمن هذا الاندماج مع الشركات الأخرى وإصدار أسهم جديدة وممارسة حقهم في التصويت (ناجي، 2013: 60).

خامساً. المعاملة المتساوية للمساهمين:

وتعني أن يحظَى جميع المساهمين بمعاملة متساوية سواءً كانوا كباراً أو أقلية وتشمل الحقوق القانونية، التعويض عند تعرضهم لانتهاك حقوقهم والتصويت، الاطلاع على كافة المعلومات المالية في الوقت المناسب، كذلك القرارات التي من شأنها أن تؤثر على استراتيجية البنك، بالإضافة إلى حماية المساهمين الأقلية من سوء استخدام السلطة من قبل كبار المساهمين (لطفي، 2010: 179).

سادساً. دور أصحاب المصالح:

يلعب أصحاب المصالح دوراً بارزاً في تدفق الأموال إلى البنك، وبالتالي يجب الاعتراف بدورهم في تحقيق أهداف البنك المتمثلة بالاستمرارية وتعظيم القيمة السوقية. لذلك يتطلب من الحوكمة المصرفية أن توفر لأصحاب المصالح الإطار القانوني الناتج عن الاتفاقيات المتبادلة، مكافأة العاملين عند الإنجاز، إمكانية تمتع العاملين بالحصول على أسهم في البنك، إمكانية التواصل مع مجلس الإدارة في حالة تم انتهاك حقوقهم القانونية والأخلاقية (مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007).

الإطار العملي للدراسة:

منهج الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج المناسب في وصف الظاهرة وَصْفاً دقيقاً كما هي على أرض الواقع ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، كذلك استخدام النسب والمؤشرات المالية لتحليل وعرض التطور السنوي في هيكل رأس المال. ولتحقيقِ هدف الدراسة الرئيسي تم الحصول على البيانات من خلال التقارير المالية السنوية

التي تصدرها البنوك العاملة بأمانة العاصمة صنعاء خلال الفترة (2011 – 2020م) والبيانات المفصح عنها في مواقعها الرسمية لاستخراجِ أبعاد المتغير المستقل المتمثل بالحوكمة، ثم استخراج أبعاد المتغير التابع المتمثل بهيكل رأس المال.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك اليمنية بأمانة العاصمة صنعاء، حيث يبلغ حجم مجتمع الدراسة (18) بنكاً (العريقي، 2020)، وقد تم استبعاد عدد من البنوك لعدة اسباب مختلفة، فقد تم استبعاد البنك القطري، يونايتد بنك والرافدين بسب توقف النشاط بأمانة العاصمة، كما تم استبعاد بنك التسليف للإسكان بسبب وضعة المالي، كذلك تم استبعاد البنك العربي والبنك الأهلي بسبب عدم التعاون معنا، بالإضافة إلى استبعاد بنك اليمن والخليج وبنك الأمل والبنك الإسلامي اليمني للتمويل بسبب عدم كفاية رأس المال والمحدد من قبل البنك المركزي بـ (6) مليارات ريال. والجدول (1) يوضح البنوك العاملة في اليمن.

جدول (1): البنوك العاملة في اليمن وفروعها

م	أسماء البنوك	تاريخ التأسيس	نوع البنك	رأس المال (ملايين ريال)	عدد الفروع	ملاحظات
1	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	1962م	مختلط	15000	44	
2	البنك الأهلي اليمني	1969	عام	10000	27	
3	البنك العربي	1972	أجنبي	6000	9	
4	يونايتد بنك	1972	أجنبي	6016	3	
5	بنك التسليف للإسكان	1977	عام	200	1	تحت التصفية
6	بنك اليمن الدولي	1979	خاص	15000	23	
7	بنك اليمن والكويت	1979	خاص	6000	12	
8	بنك التسليف التعاوني الزراعي	1982	عام	17000	51	
9	بنك الرافدين	1982	أجنبي	6500	1	
10	البنك التجاري اليمني	1993	خاص	8000	14	
11	البنك الإسلامي اليمني للتمويل	1995	خاص	4394	5	
12	بنك التضامن	1996	خاص	20000	21	تعديل الاسم

م	أسماء البنوك	تاريخ التأسيس	نوع البنك	رأس المال (ملايين ريال)	عدد الفروع	ملاحظات
13	بنك سبأ الإسلامي	1997	خاص	9292	16	
14	بنك اليمن والخليج	2001	خاص	1250	2	
15	بنك اليمن والبحرين الشامل	2002	خاص	6000	9	
16	بنك قطر الوطني	2007	أجنبي	6000	1	
17	بنك الأمل للتمويل الأصغر	2008	مختلط	3760	18	
18	بنك الكريمي الإسلامي	2010	خاص	10000	23	تعديل الاسم

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي، صنعاء للعام 2015.

عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة بالبنوك التي تلتزم بالحد الأدنى لرأس المال وهو (6 مليار ريال) بناءً على توجيهات البنك المركزي، وكذلك البنوك التي تتوفر بياناتها المالية والكاملة خلال الفترة (2011–2020م). ويمكن استعراضها من خلال الجدول (2).

جدول (2): بنوك عينة الدراسة

م	أسماء البنوك	تاريخ التأسيس	نوع البنك	رأس المال (ملايين ريال)	ملاحظات
1	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	1962م	مختلط	15000	
2	بنك اليمن الدولي	1979م	خاص	15000	
3	بنك اليمن والكويت	1979م	خاص	6000	
4	بنك التسليف التعاوني الزراعي	1982م	عام	17000	
5	البنك التجاري اليمني	1993م	خاص	8000	
6	بنك التضامن	1996م	خاص	20000	تعديل الاسم
7	بنك اليمن والبحرين الشامل	2002م	خاص	6000	

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي، صنعاء للعام 2015.

مصادر وطرق جمع البيانات:

تم الحصول على المعلومات اللازمة لمتغيرات الدراسة من خلال المصادر الثانوية التالية:

1- من خلال بيانات السلاسل الزمنية المقطعية: يأخذ هذا الأسلوب بعين الاعتبار عند تقديره لمعادلات الانحدار كل العوامل الفردية وعامل الزمن عند تحليل التقارير المالية السنوية التي تصدرها البنوك العاملة بأمانة العاصمة صنعاء خلال الفترة (2011 – 2020م) والبيانات المفصح عنها في مواقعها الرسمية.

2- المصادر الثانوية: تتمثلُ في الكتب والأبحاث والمجلات والوسائل العلمية والمواقع الإلكترونية.

أداة الدراسة (متغيرات الدراسة وطريقة قياسها):

تم بناء أداة الدراسة والمقاييس الخاصة بأبعاد المتغيرات الخاصة بها بالاعتماد على مجموعةٍ من الدراسات السابقة ودليل الحوكمة في البنوك اليمنية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجداول (3،4،5).

جدول (3): طرق قياس أبعاد المتغير التابع من خلال الدراسات السابقة

المتغير التابع	أبعاد المتغير التابع	طريقة القياس	الدراسات السابقة
هيكل رأس المال	مؤشر المديونية	إجمالي الالتزامات / حقوق الملكية	الزيوت وآخرون (2021)، بعيوات (2020)، الدلالي (2019)، Nwude & Anyalechi (2018)
	مؤشر الاقتراض	إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول	بعيوات (2020)، الدلالي (2019)، بسيوني وسيد سالم (2018)، خنفر (2017)
	إجمالي الودائع إلى إجمالي الالتزامات	إجمالي الودائع / إجمالي الالتزامات	الدلالي (2019)

جدول (4): طرق قياس أبعاد المتغير المستقل من خلال الدراسات السابقة

المتغير المستقل	أبعاد المتغير المستقل	طريقة القياس	الدراسات السابقة
الحوكمة	استقلالية مجلس الإدارة	إجمالي أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين مقسومًا على إجمالي أعضاء مجلس الإدارة	Ahmad et al. (2017. 25)
	حجم مجلس الإدارة	عدد أعضاء مجلس الإدارة	أبو سالم وبسيوني؛(2018: 308) Ahmad et al. (2015: 37) دعبس(2017: 25)،
	ازدواجية الرئيس التنفيذي	تم إعطاء الرقم (0) إذا كان هناك فصل بين منصبي المدير التنفيذي	Ahmad et al. (2019)

المتغير المستقل	أبعاد المتغير المستقل	طريقة القياس	الدراسات السابقة
		وعضوية رئيس مجلس الإدارة، والرمز (1) إذا كان هناك جمع بين المنصبين	
	الإفصاح والشفافية	تم إعطاء الرقم (1) إذا كان هناك إفصاح، (0) في حال لم يكن هناك إفصاح	Białek-Jaworska (2017, 157-175)؛ مؤشر المركز الدولي للتحليل والبحث المالي (CIFAR، د.ت)؛ دليل الحوكمة باليمن (2013)
	لجان مجلس الإدارة	عدد لجان مجلس الإدارة	Bulathsinhalage & Pathirawa-sam (2017. 25)

جدول (5): طرق قياس أبعاد المتغيرات المنظمية من خلال الدراسات السابقة

اسم المتغير	طريقة القياس	الدراسات السابقة
حجم البنك	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة	أبو سالم وبسيوني (2018)
عمر البنك	عدد السنوات منذ التأسيس حتى فترة الدراسة	تطويرش (2015)؛ Shala et al. (2014) ؛ Saarani & Shahadan (2013)

معادلة الدراسة:

$$Y = \beta0+\beta1X1+\beta2X2+\beta3X3+\beta4X4+\beta5X5+\beta6X6+\varepsilon$$

هيكل رأس المال = 9.962-0.438 (استقلالية مجلس الإدارة) + 0.278 (عمر البنك) – 0.485 (حجم مجلس الإدارة – 0.912 (الشفافية والافصاح) + 0.012 (اللجان) -0.131 (حجم البنك) + الخطأ.

الأساليب الإحصائية:

ستتم الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات من خلال استخدام برنامج (SPSS) وبرنامج (Process) لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها، بالإضافة إلى اعتماد المعالجات الإحصائية التالية:

1. اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام الالتواء والتفلطح (Skewness & Kurtosis).
2. اختبار القيم المتطرفة باستخدام الرسم البياني (Boot Box).
3. الإحصاء الوصفي لوصف متغيرات الدراسة المعرفة (المتوسط والوسيط والانحراف المعياري، وأعلى قيمة وأدنى قيمة لكل متغير).

4. معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين الحجم وعمر البنك وبقية المتغيرات.
5. التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال المضلع التكراري.
6. اختبار (Breusch–Pagan) لمعرفة ثبات تجانس التباين للأخطاء.
7. معامل تضخم البيانات لمعرفة استقلالية المتغيرات المستقلة وأثرها على المتغير التابع.
8. الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.
9. المؤشرات والنسب المالية لمعرفة التغير في المتغير التابع.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

تم اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام الالتواء والتفلطح (Skewness & Kurtosis)، ويتم اعتبار أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا جاءت قيمة كل من الالتواء والتفلطح محصورة بين (+2 و– 2) عند مستوى دلالة (0.05)، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغير	Skewness	Kurtosis
حجم البنك	-.300-	-1.109-
عمر البنك	-.196-	-.982-
إجمالي الالتزامات	.567	-.917-
إجمالي حقوق المساهمين	1.434	1.298
إجمالي الالتزامات_A	.567	-.917-
إجمالي الأصول	.556	-.985-
إجمالي الودائع	.379	-1.394-
إجمالي الالتزامات_B	.567	-.917-

من الجدول (6) يتضح أن كل قيم الالتواء والتفلطح كانتا في إطار التوزيع الطبيعي بين –2 و+2 وهذا يؤكد أن التوزيع الطبيعي للبواقي تحقق في بيانات الدراسة، ويشير هذا أيضاً إلى عدم وجود قيم متطرفة وشاذة تؤثر على دقة النتائج وصحتها.

معامل الارتباط بيرسون لدراسةِ العلاقةِ بين الحجم وعمر البنك وبقية المتغيرات:

تستخدم مصفوفة معامل الارتباط لمعرفة مدى قوة الارتباط الخطي بين كل بعد من أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، ويعرض الجدول (7) الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة.

جدول (7): معامل الارتباط بيرسون لمتغيرات الدارسة

المتغير	حجم البنك	عمر البنك
إجمالي الالتزامات	.945**	0.209

إجمالي حقوق المساهمين	.750**	-0.034
إجمالي الالتزامات_A	.945**	0.209
إجمالي الأصول	.946**	0.186
إجمالي الودائع	.958**	0.193
إجمالي الالتزامات_B	.945**	0.209

يتضح من الجدول (7) أن حجم البنك له علاقة دالة إحصائياً مع كل المتغيرات، حيث جاءت كل قيم معامل الارتباط دالة إحصائياً. أما عمر البنك، فقد جاءت كل قيم معامل الارتباط غير دالة إحصائياً، مما يعني أنه لا توجدُ علاقةٌ إحصائية ذات دلالة بين عمر البنك وبقية المتغيرات.

وهناك عدة تفسيرات محتملة لهذا الاختلاف. أحد التفسيرات هو أن حجم البنك هو متغير أكثر ثباتًا من عمر البنك. هذا يعني أن حجم البنك يتغير ببطء أكثر من عمر البنك، مما يجعله أكثر ارتباطًا بالمتغيرات الأخرى.

كما أن هناك تفسيراً آخر هو؛ أن حجم البنك هو متغيرٌ أكثر شمولاً من عمر البنك. هذا يعني أن حجم البنك يعكسُ مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك تاريخ البنك، وحجم عملياته، وقاعدة عملائه. أما عمرُ البنك، فهو مجرد مقياس للفترة الزمنية التي كان البنك موجودًا فيها.

ثبات تجانس التباين للأخطاء:

لمعرفة ثبات تجانس التباين للأخطاء تم استخدام اختبار (Breusch–Pagan)؛ وهو اختبار إحصائي يستخدم لاختبار فرضية تجانس التباين للأخطاء في نموذج الانحدار. تشير الفرضية الصفرية إلى أن التباين للأخطاء متجانس، بينما تشير الفرضية البديلة إلى أن التباين للأخطاء غير متجانس. والجدول (3–8) يوضح نتيجة ذلك.

جدول (8): نتيجة اختبار **(Breusch–Pagan)** لثبات تجانس التباين للأخطاء

	الإحصائية	**درجة الحرية**	**الدلالة**
Breusch–Pagan Test	11.446	6	0.076

بناءً على قيم اختبار ثبات تجانس التباين للأخطاء الواردة في الجدول (3–8)، يمكن استنتاج أن النموذج لا يعاني من مشكلة كبيرة في ثبات تجانس التباين للأخطاء. حيث إن قيمة اختبار (Breusch–Pagan Test) تساوي (11.446) وهي أقل من قيمة الدلالة (0.05)، مما

يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي على وجود مشكلة في ثبات تجانس التباين للأخطاء التداخل الخطي المشترك بين المتغيرات المستقلة باستخدام معامل تضخم التباين.

جدول (9): قيم معامل تضخم التباين (VIF)

المتغير	معامل تضخم التباين (VIF)
استقلالية مجلس الإدارة	1.59
عمر البنك	1.245
حجم مجلس الإدارة	1.667
حجم البنك	2.033
اللجان	1.544
الشفافية والإفصاح	1.747

من الجدول (9) يمكن استنتاج أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المدروسة تبدو مقبولة من الناحية الإحصائية. فقد بلغت قيمُ (VIF) لاستقلالية مجلس الإدارة، وعمر البنك، وحجم مجلس الإدارة، وحجم البنك، واللجان، والشفافية والإفصاح، على التوالي، 1.59، 1.245، 1.667، 2.033، 1.544، و1.747. يمكن استنتاج أن المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار لا ترتبط ارتباطًا قويًا جدًا ببعضها بعضا. حيث إن جميع قيم (VIF) أقل من (5)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة كبيرة في الارتباط بين المتغيرات المستقلة. وهذا يعني أن النموذج يمكن أن يكون مستقرًا من الناحية.

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تم قياس هيكل رأس المال في البنوك عينة الدراسة بناء على الأساليب الرياضية المذكورة في الجدول (3)، وعليه يمكن استعراضها كما يلي:

عرض النتائج للمتغير التابع (هيكل رأس المال):

إن نتائج التحليل الوصفي لهيكل رأس المال في البنوك عينة الدراسة يمكن استعراضها كما في الجدول التالي:

جدول (10): يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (هيكل رأس المال)

المؤشر	المتغير/البُعد	المتوسط (ألف ريال)	الوسيط (ألف ريال)	الانحراف المعياري	الالتواء	التفلطح
مؤشر المديونية	إجمالي الالتزامات	245156315.90	190027864.50	173997680.84	0.57	0.917-
	إجمالي حقوق المساهمين	25514700.44	18686690.50	22413710.75	1.43	1.30
مؤشر الإقراض	إجمالي الالتزامات_A	245156315.90	190027864.50	173997680.84	0.57	0.917-
	إجمالي الأصول	270670745.76	213671106.00	191515835.64	0.56	-.985-
مؤشر الودائع	إجمالي الودائع	222437247.87	175559391.50	151722885.11	0.38	1.394-
	إجمالي الالتزامات_B	245156315.90	190027864.50	173997680.84	0.57	0.917-

بناءً على البيانات الوصفية الواردة في الجدول (10)، يمكننا استخلاص التعليقات التالية:

مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية:

أظهرت البيانات أن متوسط إجمالي الالتزامات بلغ حوالي 245,156,315.90 ريال، بينما بلغ متوسط إجمالي حقوق المساهمين حوالي 25,514,700.44 ريال. وبناءً على الملحق رقم (1)، بلغ متوسط مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية في جميع البنوك عينة الدراسة 9.61 مرة، ما يشير إلى أن البنوك تعتمد على التمويل بالقروض بنسبة أكبر من التمويل عبر حقوق الملكية.

أي أن البنوك تعتمد على التمويل بالقروض أكثر بنسبة (9.61) مرة من التمويل بحقوق الملكية. والجدول (2) يوضح نسبة تغير المديونية إلى حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة لكل البنوك.

مؤشر الاقتراض (إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول):

بلغ متوسط إجمالي الالتزامات 245,156,315.90 ريال، بينما بلغ متوسط إجمالي الأصول 270,670,745.76 ريال. وتشير قيمة الالتواء 0.56 إلى توزيع غير متماثل، بينما يشير التفلطح -0.985 إلى وجود تجمع للبيانات حول القيمة المتوسطة. وبناءً على الملحق رقم (1)، بلغ متوسط إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول في البنوك عينة الدراسة 90.57%، مما يعكس مستوى عاليا من مخاطر القدرة على سداد الالتزامات.

مؤشر الودائع إلى إجمالي الالتزامات:

بلغ متوسط إجمالي الودائع 222,437,247.87 ريال، بينما بلغ متوسط إجمالي الالتزامات 245,156,315.90 ريال. وبناءً على الملحق رقم (1)، بلغ متوسط الودائع إلى إجمالي الالتزامات في البنوك عينة الدراسة 90.73%.

يظهر تذبذب في نسبة الودائع إلى إجمالي الالتزامات عبر السنوات، حيث كانت النسبة أعلى في الأعوام 2011–2015 ثم تراجعت في الفترة من 2016 إلى 2020، ويعزى ذلك إلى تأثيرات الظروف الاقتصادية الناتجة عن الحرب والحصار، مما أدى إلى انخفاض الثقة في النظام المصرفي.

عرض نتائج المتغير المستقل (الحوكمة المصرفية):

استنادًا إلى التحليل الوصفي للحوكمة في البنوك عينة الدراسة، كما هو موضح في الجدول (11)، يمكن استخلاص الملاحظات التالية حول المتغيرات المختلفة المتعلقة بالحوكمة المصرفية:

جدول (11): يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (الحوكمة المصرفية)

المتغير/البُعد		المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الالتواء	التفلطح
استقلالية مجلس الإدارة	عدد أعضاء المجلس	9.14	9.00	1.87	0.185	0.0623
	عدد الأعضاء غير التنفيذين	8.59	9.00	2.36	0.07	0.761-
حجم مجلس الإدارة		0.95	0.95	0.09	0.524-	0.001-
الإفصاح والشفافية		87.76	85.71	5.04	2.086	2.42
اللجان		3.03	4.00	1.01	0.058-	2.056-
حجم البنك		270670745.75	213671106	191515835.64	0.556	0.984-
عمر البنك		35.28	38	12.53	0.374	0.707-

بناءً على البيانات الوصفية الواردة في الجدول (11)، يمكننا استخلاص التعليقات التالية:

بلغ متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة 9.14 عضوًا، بينما كانت القيمة الوسيطية 9.00، مع انحراف معياري قدره 1.87، مما يعكس وجود تباين معتدل بين عدد الأعضاء، بينما وصل متوسط عدد الأعضاء غير التنفيذيين إلى 8.59، مع انحراف معياري قدره 2.36، مما يدل على

وجود تفاوت في عدد الأعضاء غير التنفيذيين. مما يعني معظم البنوك تتمتع بمستوى جيد من الاستقلالية، حيث يمثل الأعضاء غير التنفيذيين حوالي 94% من مجلس الإدارة، ما يتوافق مع توجيهات البنك المركزي اليمني التي تنص على ضرورة أن يكون أغلب أعضاء المجلس غير تنفيذيين لتعزيز الاستقلالية والموضوعية في اتخاذ القرارات. كما كان متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة 0.95، بينما كانت القيمة الوسيطية 0.95، مع انحراف معياري قدره 0.09، ما يشير إلى أن هناك تباينًا ضئيلًا بين البنوك من حيث عدد أعضاء مجلس الإدارة. وهذا يتماشى مع إرشادات البنك المركزي اليمني التي توصي بتناسب عدد الأعضاء مع حجم البنك، كما تدعمه الدراسات السابقة التي تشير إلى أن المتوسط في الشركات المدرجة يكون غالبًا حول 8 أعضاء. في حين بلغ متوسط مستوى الإفصاح والشفافية 87.76%، بينما كانت القيمة الوسيطية 85.71%، مع انحراف معياري قدره 5.04، مما يدل على تباين طفيف في مستوى الإفصاح بين البنوك.

أما ازدواجية منصب الرئيس مع المدير التنفيذي، فقد أظهرت جميع القيم (المتوسط، الوسيط، الانحراف المعياري، الالتواء، والتفلطح) أنها صفر، مما يعني أن جميع البنوك في العينة لا تعاني من ازدواجية في المنصب. وهذا يتوافق مع تعليمات البنك المركزي اليمني التي تنص على ضرورة الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير التنفيذي لضمان الفصل بين صلاحيات اتخاذ القرارات التنفيذية والإشرافية.

بينما بلغ متوسط عدد اللجان في مجلس الإدارة 3.03، وكانت القيمة الوسيطية 4.00، مع انحراف معياري قدره 1.01، مما يدل على أن معظم البنوك لديها بين 3 إلى 4 لجان في مجلس الإدارة، وهذا يتماشى مع إرشادات البنك المركزي اليمني التي تشترط وجود 4 لجان تتبع مجلس الإدارة لضمان تقسيم المهام بشكل فعال وزيادة الشفافية في اتخاذ القرارات.

المتغيرات التنظيمية:

بلغ متوسط حجم البنك 270,670,745.75 ألف ريال، بينما كانت القيمة الوسيطية 213,671,106 ألف ريال، وهذا يشير إلى أن البنوك في العينة لديها حجم متقارب نسبيًا. أما الانحراف المعياري فقد بلغ 191,515,835.64، مما يشير إلى تباين معتدل بين حجم البنوك.

وبلغ متوسط عمر البنك 35.28 سنة، بينما كانت القيمة الوسيطية 38 سنة. وكان الانحراف المعياري 12.53، مما يعكس تباينًا ضئيلًا في أعمار البنوك.

اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد:

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

جدول (12): يوضح نتائج اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد

المتغير/البُعد	Beta	SE	ت	الدلالة
استقلالية مجلس الإدارة	−0.438	0.608	4.571	0.0000
حجم مجلس الإدارة	−0.458	1.107	4.661	0.0000
اللجان	0.012	0.188	0.125	0.4500
الشفافية والإفصاح	−0.912	0.285	9.074	0.0000
عمر البنك	0.287	0.529	3.388	0.0010
حجم البنك	−0.131	0.297	1.21	0.1150

بناءً على نتائج اختبار الفرضيات لكل من المتغيرات المستقلة، يمكن تفسيرها كما يلي:

الفرضية الرئيسة: تهدف الدراسة لاختبار الفرضية الرئيسة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للحوكمة على قرارات هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة صنعاء. بناءً على النتائج، ظهرت بعض المتغيرات المؤثرة على هيكل رأس المال بشكل قوي وسلبي، بينما لم تكن هناك تأثيرات إحصائية معنوية لبعض الأبعاد الأخرى.

أولاً. اختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي نصت على "وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء".

أظهرت النتائج أن هناك تأثيرًا سلبيًا معنويًا لاستقلالية مجلس الإدارة (بيتا = −0.438، ت = 4.571، الدلالة = 0.0000)، ما يشير إلى وجود علاقة قوية وسلبية بين استقلالية مجلس الإدارة وهيكل رأس المال. كلما زادت استقلالية أعضاء المجلس، زادت الرقابة على أداء الإدارة التنفيذية، ما يقلل الحاجة إلى استخدام القروض بشكل مفرط. وبالتالي، تم قبول الفرضية البديلة.

ثانيًا. اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على "وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء".

أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية معنوية بين حجم مجلس الإدارة وهيكل رأس المال (بيتا = −0.458، ت = 4.661، الدلالة = 0.0000). هذه النتيجة تشير إلى أن زيادة حجم مجلس

الإدارة يعزز الرقابة على الإدارة التنفيذية مما يقلل من استخدام القروض كأداة للرقابة. وعليه تم قبول الفرضية البديلة.

ثالثًا. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على "وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء".

أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي معنوي للشفافية والإفصاح على هيكل رأس المال (بيتا = −0.912، ت = 9.074، الدلالة = 0.0000). كلما زادت الشفافية والإفصاح في البنك، قلت حاجته للتمويل بالديون. وعليه تم قبول الفرضية البديلة.

رابعًا. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على "وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للجان مجلس الإدارة على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء".

أظهرت النتائج أن متغير اللجان ليس له تأثير إحصائي معنوي على هيكل رأس المال (ت = 0.125، الدلالة = 0.4500). هذه النتيجة تشير إلى أن اللجان لا تؤثر بشكل معنوي على قرارات هيكل رأس المال، ويحتمل أن ذلك يعود إلى عدم استقلالية اللجان أو غياب الدور الرقابي الفعال؛ وعليه تم رفض الفرضية البديلة.

خامسًا. اختبار الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على "وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لحجم البنك على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء".

أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لحجم البنك على هيكل رأس المال (ت = 1.21، الدلالة = 0.1150). هذه النتيجة تشير إلى أن المودعين أو المستثمرين قد لا يعطون أهمية كبيرة لحجم البنك بقدر ما يهتمون بسمعته وقدرته على توفير السيولة؛ وعليه تم رفض الفرضية البديلة.

سادسًا. اختبار الفرضية الفرعية السادسة والتي تنص على "وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لعمر البنك على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة – صنعاء".

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين عمر البنك وهيكل رأس المال (بيتا = 0.287، ت = 3.388، الدلالة = 0.0010). يشير ذلك إلى أن البنوك التي تتمتع بتاريخ طويل وسجل أعمال قوي تحقق شروطًا أفضل للحصول على التمويل وتقل مشكلة الوكالة. وعليه تم قبول الفرضية البديلة.

الاستنتاجات:

1. تمثل الودائع حوالي 90.73% من إجمالي الالتزامات في البنوك عينة الدراسة، ما يشير إلى أن الالتزامات الرئيسية هي ودائع.
2. تراجعت نسبة الودائع إلى 84.59% في عام 2020 مقارنة بـ 92.93% في 2014 بسبب زيادة سحب الودائع نتيجة انخفاض ثقة المودعين في ظل الأزمات.
3. يؤثر التمويل بالودائع على السيولة، حيث تقيد البنوك عمليات السحب على الودائع والحسابات الجارية.
4. يشكل الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة حوالي 94%، مما يعزز الرقابة الفعالة على الإدارة التنفيذية.
5. يبلغ متوسط حجم مجلس الإدارة 9.14 أعضاء، مما يمنع تركيز القرارات في يد فئة معينة ويعزز الرقابة.
6. يبلغ متوسط الإفصاح والشفافية 87.76%، مما يستدعي المزيد من الإفصاح عن حملة الأسهم وتركز الملكية وفقًا لدليل حوكمة البنوك.
7. لا توجد ازدواجية في منصب الرئيس التنفيذي، مما يعزز الرقابة الفعالة من خلال الفصل بين متخذ القرار ومراقب القرار.
8. متوسط عدد اللجان في مجلس الإدارة هو 3، مما يدل على قلة الاهتمام باللجان الداخلية في بعض البنوك.
9. أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الأولى أن هناك أثراً سلبيا قويا لاستقلالية مجلس الإدارة على هيكل رأس المال في البنوك عينة الدراسة.
10. أظهرت نتيجة الفرضية الفرعية الثانية أن هناك أثراً سلبيا قوياً لحجم مجلس الإدارة على هيكل رأس المال.
11. يؤثر مؤشر الإفصاح والشفافية تأثيراً سلبيا على هيكل رأس المال في البنوك عينة الدراسة.
12. أظهرت النتائج أن المتغير المنظمي (عمر البنك) يؤثر بشكل إيجابي على هيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة، صنعاء.
13. أظهرت النتائج أن المتغير (لجان مجلس الإدارة) والمتغير المنظمي (حجم البنك) ليس لهما علاقة إحصائية بهيكل رأس المال في البنوك العاملة بأمانة العاصمة صنعاء.

التوصيات:

1- تفعيل الدور الرقابي للأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة من خلال خبراتهم وكفاءتهم في ممارسة رقابة فعالة على أداء الإدارة التنفيذية بما يقلل من نسبة الاعتماد على القروض في هيكل رأس المال والاستفادة من أموال الملكية للوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل بما يقيها من أزمة العسر المالي عند حدوث أزمات.

2- زيادة فاعلية أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين بما يؤدي إلى زيادة الرقابة على الإدارة التنفيذية وبما يحد من قدرتها على توجيه سياسة البنك وفق مصالحها على حساب الملاك، وبالتالي لا يحتاج الملاك لزيادة الاقتراض كأداة للرقابة على الإدارة التنفيذية وخصوصا أن اليمن تعيش في بيئة اقتصادية وسياسية غير مستقرة (حالة عدم التأكد) حيث ترتفع تكلفة القروض.

3- يتطلب من البنوك زيادة مستوى الإفصاح عن حملة الأسهم ونسبة تركز الملكية لتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية، كونه سوف يزيد من ثقة المستثمرين في استثمار أموالهم في البنك سواء على شكل أسهم أو قروض وبتكاليف منخفضة.

4- ضرورة منح قدر أكبر من الاستقلالية والسلطة للجان الرقابة والإشراف داخل البنك كونها أداة الرقابة الأولى.

5- ضرورة ترشيد قرارات التمويل بالقروض في البنوك التي لديها تركز ملكية مرتفعة بما يحقق أفضل تكلفة ممكنة للأموال، وذلك لأن المساهمين في هذه البنوك لا يرغبون بدخول ملاك جدد، لذلك يمارسون ضغوطا على الإدارة لزيادة التمويل بالقروض.

6- تشجيع البنوك التي لديها أصول ثابتة كبيرة وقيمة ضامنة مرتفعة وسمعة طيبة الاستفادة من الوفورات الضريبية للاقتراض، مع مراعاة تأثير الافتراض على قيمة النشأة في ظل وجود تكاليف الإفلاس.

7- ضرورة تعزيز الإفصاح عن قواعد الحوكمة المطبقة في البنك من خلال التقارير السنوية، لغرض تعزيز ثقة المساهمين والمقرضين، مما يمكن البنوك من الحصول على التمويل بشروط أفضل وتكلفة أقل.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً. المراجع باللغة العربية:

1. أبو سالم، سيد سالم محمد؛ وبسيوني، سارة عبدالحميد كامل محمد (2018). تأثير قرارات هيكل رأس المال على أداء الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية. الفكر المحاسبي، (1) ، 242-354.22

2. الأثوري، جميل حميد (2016). دراسة مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف اليمنية وفقا لمبادئ لجنة بازل. مجلة كلية الدراسات العليا الإنسانية، (5)، 203-236. الإسكندرية، مصر.
3. الأهدل، تامر (2021). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة صنعاء، اليمن.
4. باشا، سيما (2015). أثر الهيكل التمويلي في كفاءة الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية على المصارف – سورية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة حلب، سوريا.
5. بعيوات، محمد خالد (2020). هيكل رأس المال وتأثيره على الأداء المالي: دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الخليل، فلسطين.
6. جمعية البنوك اليمنية (2020). الموقع الرسمي: https://www.yemen-yba.com/allbanks
7. حساني، رقية؛ كرامة، مروة؛ وحمزة، فاطمة (2012). آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري. مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 6-7 مايو، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
8. خنتوش، حنان (2016). دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء للبنوك التجارية: دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية (*BNA, CPA, CNEP*) بعين مليلة (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم البواقي، الجزائر.
9. خنفر، دعاء خلقي (2017). محددات هيكل رأس المال للشركات المدرجة في البورصة: دراسة تطبيقية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الخليل، فلسطين.
10. دراسة أبوليلة (2017). بعنوان: "أثر حوكمة الشركات على هيكل رأس المال للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين"، جامعة الاقصى، غزة.
11. دعبيس، محمود فاروق عباس (2015). تأثير حوكمة الشركات على الهيكل المالي للشركات.
12. الدلالي، خالد محمد محمد (2019). أثر الهيكل المالي على كفاءة رأس المال العامل: دراسة تطبيقية في البنوك اليمنية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأندلس، صنعاء، اليمن.

13. دليل حوكمة البنوك اليمنية (2013). دليل عمل لجنة المراجعة، صنعاء، الجمهورية اليمنية. استرجع من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي اليمني: https://www.fiu.gov.ye/arbic/doc/governance.pdf

14. الزبيدي، حمزة محمود (2008). الإدارة المالية المتقدمة. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

15. زغيب، ملكية (2009). علاقة الهيكل المالي بالقيمة السوقية للمنشأة من خلال النظرية المالية: دراسة تحليلية. مجلة العلوم الإنسانية للبحوث الاقتصادية، 191.2 180 ،(31)

16. الزيوت، معتصم عبدالله؛ مصطفى، داليا إبراهيم محمد؛ والزيوت، منتصر عبدالله (2021). محددات هيكل رأس المال في المصارف الأردنية الإسلامية والتقليدية للفترة الزمنية 2003–2019: دراسة قياسية مقارنة. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 17 ،(4) 425–446.

17. سعد، باسل سمير (2022). أثر الرفع المالي في ربحية المصارف الخاصة السورية: دراسة حالة مصرف بيمو (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة المنارة، سوريا.

18. سمحان، حسين محمد؛ مبارك، موسى عمر؛ وأبو صقر عبد الحميد (2010). إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية. القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

19. السياغي، علي حسين (2019). الحوكمة المصرفية كمدخل لتعزيز الأداء المالي للمصارف الإسلامية اليمنية (رسالة ماجستير غير منشورة)، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، صنعاء، اليمن.

20. الصغير، بغو محمد (2019). أثر الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة – *GPL* – أم البواقي (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

21. الصيرفي، محمد (2007). إدارة المصارف (الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

22. الطراد، إبراهيم إسماعيل (2006). إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

23. طويرش، عبدالله عويد مفلح (2015). محددات الهيكل المالي: دليل من المملكة العربية السعودية.

24. العامري، محمد (2013). الإدارة المالية الحديثة (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

25. عبدالجليل، توفيق حسن (2014). أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 10.403-390، (3)
26. علي، عبد الوهاب؛ وشحاته، السيد شحاتة (2007). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
27. كامل، الشبيب دريد (2009). مقدمة في الادارة المالية المعاصرة. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
28. كلش، إسماعيل (2019). أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية: دراسة مقارنة – تركيا. مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 5(1)، 94-111.
29. لطفي، أميف السيد أحمد (2010). المراجعة وحوكمة الشركات (الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
30. محمد، عبد الله أنور حسن (2021). أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمَّان (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
31. المركز الوطني للمعلومات (د.ت). نبذة تعريفية عن البنوك في اليمن. استرجع من الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات: نبذة تعريفية عن البنوك في اليمن (yemen-nic.info)
32. المشهداني، غسان (2017). أثر التكلفة المرجحة لرأس المال في تعظيم ثروة الملاك (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
33. المقيدة في سوق الأوراق المالية – مصر (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة
34. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2007). مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركاتhttps://www.oecd.org/daf/ca/.pdf .
35. موسى، شقيري نوري؛ صافي، وليد أحمد؛ نور، محمود إبراهيم؛ ذيب، سوزان سمير؛ والراميني، إيناس ظافر (2009). المؤسسات المالية المحلية والدولية. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
36. ناجي، فايزة (2013). دور المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية: دراسة حالة وكالة (*CPA*) باتنة (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكره، الجزائر.
37. نسمان، إبراهيم إسحق (2009). دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

38. النعيمي، عدنان؛ والتميمي، أرشد (2007). الإدارة المالية المتقدمة. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Ahmad, H., Akhter, N., Siddiq, T., & Iqbal, Z. (2018). Ownership structure, corporate governance and capital structure of non-financial firms of Pakistan. *Information management and business review*, *10*(1), 31-46.
2. Bulathsinhalage, S., & Pathirawasam, C. (2017). The effect of corporate governance on firms' capital structure of listed companies in Sri Lanka. *Journal of Competitiveness*, *9*(2).
3. Charilaos M, Haitham N, M.A.K. and Ehab K.A. M: Enforcement, corporate governance, and financial decisions: Emerald Publishing Limited, ISSN 1472-0701
4. Mahajan, S. (2020). *Corporate finance: theory and practice in emerging economies*. Cambridge University Press, UK.
5. Nguyen, T. T., Nguyen, T. D., Dinh, T. T., & Vu, K. L. (2021). The Impact of Capital Structure on Bank Performance: GMM Estimation for The Case of Vietnam. *Press Academia Procedia*, *13*(1), 73-83.
6. Nwude, E. C., & Anyalechi, K. C. (2018). Impact of capital structure on performance of commercial banks in Nigeria. *International Journal of Economics and Financial Issues*, *8*(2), 298.
7. Peterson, S. J. (2013). *Construction accounting and financial management* (Vol. 2). Upper Saddle River, NJ, USA: Pearson.
8. Rich, J., Jones, J., Mowen, M., Hansen, D., & Heitger, D. (2010). *Cornerstones of Financial and Managerial Accounting, Current Trends Update*. Cengage Learning.
9. Van Horne, J. C., & Wachowicz Jr, J. M. (2005). Fundamentals of. *Financial Management* (14th ed.). Pearson Education Limited, Edinburgh Gate, England.

ملحق رقم (1) متوسط هيكل رأس المال في البنوك عينة الدراسة

البنك	إجمالي الالتزامات (ألف ريال)	إجمالي حقوق المساهمين (ألف ريال)	إجمالي الأصول (ألف ريال)	إجمالي الودائع (ألف ريال)	إجمالي الالتزامات/ إجمالي حقوق المساهمين	إجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول	إجمالي الودائع /إجمالي الالتزامات
البنك التجاري	104,649,506.40	10,223,055.90	114,871,562.30	97,847,820.40	10.24	0.91	0.94
بنك اليمن الدولي	443,619,632.10	37,281,509.60	480,898,450.70	368,623,883.50	11.90	0.92	0.83
بنك اليمن والكويت	121,259,133.20	8,489,160.00	129,748,292.30	111,487,908.40	14.28	0.93	0.92
بنك الإنشاء والتعمير	182,774,461.30	25,003,074.80	207,777,536.10	173,168,327.80	7.31	0.88	0.95
اليمن والبحرين	46,213,176.80	6,544,677.70	52,757,854.40	40,929,377.90	7.06	0.88	0.89
التسليف الزراعي	391,012,220.20	20,442,507.00	411,456,528.10	356,588,246.10	19.13	0.95	0.91
بنك التضامن	426,566,081.30	70,618,918.10	497,184,996.40	408,415,171.00	6.04	0.86	0.96
المتوسط لكل البنوك	**245,156,315.90**	**25,514,700.44**	**270,670,745.76**	**222,437,247.87**	**9.61**	**0.91**	**0.91**